

المصدر : الاهـراء
التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٦٧

مضيق تيران ليس فليجاد وليا واجراءات التفتيش

التفتيش مطابق لقانون مصر في مياهها ومضيق

١ - مضيق تيران لا يعد خليجا دوليا كما اشارت بذلك بعض الدول اثناء نظر موضوع انسحاب القوات الاسرائيلية من شرم الشيخ امام الجمعية العامة للأمم المتحدة . بل ان مضيق تيران لا تسرى عليه المعايير التي وضعتها محكمة العدل الدولية للمضائق الدولية في حكمها الصادر في قضية منسيق كورفو عام ١٩٥١ .

٢ - كما ان نص الفقرة الرابعة من المادة ١٦ من اتفاقية جنيف للبحر الاقليمي التي وضعت لحماية مصالح اسرائيل لا تسلح لقرار حق المرور البريء لوجود حالة حرب بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة .

٣ - الاتفاق الذي عقد بين رؤساء وفود لجنة الهدنة المصرية والاسرائيلية المشتركة عام ١٩٥٢ على اثر حادث «رحبة» «مسجير» يحرم على السفن المصرية والاسرائيلية دخول المياه الاقليمية التابعة للدولة الاخرى الا في حالات الضرورة القصوى كذلك لا يجوز للسفن الاسرائيلية تطبيقها لهذا الاتفاق دخول مياه خليج العقبة ومضيق تيران كما ان انجلترا سبق لها ان اعترفت بحق الجمهورية العربية المتحدة في فرض الرقابة على المرور في خليج العقبة (حادث الباخرة الانجليزية امباير روث) .

٤ - يلاحظ ان سكرتارية الأمم المتحدة قد كلفت الخبير الانجليزي (كيدى) باعداد قائمة للمضائق التي تعتبر ممرات دولية واخذ قائمة اشتملت على ٢٢ مضيقا ليس من بينها مضيق تيران .

١ - حكم الفقرة خاص بالمضيق الذي يصل ما بين اجزاء البحار العالية او ما بين جزء من البحر العالي والبحر الاقليمي لاسرائيل (بغرض وجوده) اذ انه يفصل بين البحرين حوالي ٩٧ ميلا من المياه المفلقة التابعة للسيادة المشتركة لكل من السعودية والاردن والجمهورية العربية المتحدة .

٢ - ان مرور السفن الاسرائيلية بمضيق تيران لا يمكن ان يوصف بالمرور البريء الذي تشترطه الفقرة الرابعة اذ ان مرور هذه السفن يمس ضارا بالسلم وحسن النظام وامن الدولة الشاطئية وهي الجمهورية العربية المتحدة .

٣ - ان احكام اتفاقية جنيف لا تسرى الا في حالة السلم وبذلك لا تسرى على الاوضاع القائمة الان بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل نظرا لحسالة الحرب القائمة بينها .

رابعا : المركز القانوني للخليج :

١ - ينتج من كل ما سبق من الوضع القانوني لخليج العقبة ومضيق تيران يتحدد على النحو التالي :

١ - خليج العقبة تاريخيا يخضع للسيادة المشتركة ولكل من الجمهورية العربية المتحدة والسعودية والاردن وبذلك تعد مياهها مياه مفلقة لا يرد مسبقا حق المرور البريء بالنسبة لسفن اسرائيل .

٢ - وجود شواطئ اسرائيل على جزء من خليج العقبة هو مجرد وجود فعلي وعسكري بحت ولا يعد حدودا اقليمية وهو وجود يخالف اتفاقيات الهدنة وقرارات الأمم المتحدة .